

عبد الكريم محمد المدرس

اذا كان صلات اول غلطة (شبيبي)
فاين تقى (الابرار وايي القدي)

بسم الله الرحمن الرحيم



قوله الوصف الاثني **ق** صفاته اى جالية او جلاية او فعلية **ق** التعظيم الاثني **ق** بانه اى
 الاثني والضمير اجمع الى الابد **ق** للحد اى الاثني **ق** بالحد اى خبر كان **ق** على نعم علم لتعليل كما
 في قوله تعالى وليكتبه الله على هذا كره والنعم جمع نعمة بمعنى انعام ففى اسم مصدر لم يقو على انعام ليشعر
 بالكثرة وذكرها ليشعر بالتعظيم **ق** بمعنى انعام اى اسم مصدر **ق** في زيادتها من زاد اللازم **ق** الحمد الثاني
ق بالزيادة الثانية **ق** للحد الثالث **ق** لم ذلك اى احدا لا من الكتاب والنسخ على سبيل صنع الخلق **ق** ولا
 فكل من النبوة والرسول بالمعنى الاول اعلم منها بالمعنى الثاني هذا وان الرسول بالمعنى الاول عين النبوة
 بالمعنى الثاني **ق** بما اى ببيان **ق** ما اى اصول الفقه **ق** العلم اى الذى هو علم الفقه **ق** نحو الامراء اى قول
 الاصول واصل **ق** والعلم الثابت اى قول المتكلم واصل الدين **ق** كغيره العلم شئ يفتقر الكتاب الى هو
 اقرا او لم يفتقر مقدم العلم **ق** الكتاب اى بعض اخر له وكذا الكلام والسنة **ق** بما اى بقصور ما اتم اتم
 اقامة المظهر مقام المظهر **ق** سائل اى فقط وبهذا يحصل الامن من الضياع للوقت فيما لا يعنى فانه لو كان التعريف
 بالاعلم لم يحصل الامن المذكور مع كونه ضابطا لما نزل **ق** الكثرة اى غير المتناهية بناء على ان العلم تزايد يتلاخو لا
ق لم يامن امن الفوات حاصل من انضمام المقدمة المنفية على هيئة الشك الاول اعلم وكما هو من دلائل الفقه
 الاجمالية من الاصول الى الصفح الحاصلة من كل موضوعها على كل واحدة من مسائل الاصول كاذيقه قولنا القياس
 حجة من دلائل الفقه الاجمالية وكما هو من دلائل الفقه الاجمالية من الاصول فقولنا القياس حجة من الاصول وامن
 الضياع حاصل من انضمام ^{المقدمة} الى هيئة الشك الثاني اعلم وكما هو من الاصول من دلائل الفقه الاجمالية الى
 الصفح الحاصلة من سبب موضوع المقدمة المنفية عن كل غير **ق** مسائل الاصول كان يقو قولنا كل واحد موصل
 ليس من دلائل الفقه الاجمالية وكما هو من الاصول من دلائل الفقه الاجمالية فقولنا الحد موصل ليس من الاصول
ق مما اى من الموضوعات **ق** مع ما من المحولات **ق** الدلائل اى القضايا التى موضوعاتها الدلائل التفصيلية **ق** فليست

طبعة
اذا كانت الاصول
فاين صدر الا ان التفتنى

اذا كانت الجاهل قواد فرقة
فاين لو ان النصرانى التمدن

اذا كانت الاشرار صما
فاين نظام الامن الى توطن

فيما خلافه من المصنف

أي القضاية الشبهة عليه **ق** بها أي بأحوالها **ق** وبطرف أضافة إلى السبب استغادتها أي جزئياتها **ق** متفيدة بها
جزئياتها **ق** أي يعرفها من المجتهد **ق** جملة أي قلة ذلك لأن ما استغاد بالمرحاة عند التعلق ببعض من دلالة التفصيلية
ق من شروطها التي هو صفة المجتهد ثم كلام المصنف صريح وإن صفات المجتهد موقوف على الظاهر الأصول والفقر فذكر
وتعريف الأصول والفقيه **ق** كلامه المذكور فوضع الموانع **ق** المرجحاه أي صحتها **ق** للدلالة على أنها هي التي تبحث
المرجحات وصفها المجتهد موقوف على الأصول التي هو عبدة عن مباحث الدلائل **ق** معقد أصول **ق** من جهة **ق** منها
ق فالمراد أي فهم كلام تصديق **ق** الماصد أي بيان أنها متساوية **ق** لا يباحث حتى يتبينها **ق** لذلك من جهة القيود
المقبية في التوفيق أشد الرقص ما وضع الموانع **ق** المحشى البناء ووقع النسبة الظاهر في هذا الفرق بين الوقوع
واللا وقوع والنسبة القائمة اللاحقة **ق** المحشى فلان أي بيان المراد الاتساق المجموع للأفراد في استواء ضالتيه واضح
فضلا عن الأوضحة **ق** أي المأخوذة أي يطبق لاجتهاد من النسب التي ثبت بها النبي صلى الله عليه وسلم صراحة فخرج العلم بها
علم ضرورة كونه من الدين كوجوب الصلوة وحرمة الزنا وغير ذلك فالعلم بذلك ليس من الفقه وغير مكتسب من الأدلة المرادة
خافهم ولا تنوهم استند إلى قيد المكتسبة **ق** المحشى وأصيبان قد فهم المراد بالشع الكتاب والسنة والمراد بالأحكام
المأخوذة ما أخذ المجتهد بالاجتهاد لا ما علم من الشرع ضرورة فإن الفقه هو المسائل الاجتهادية ثم **ق** قبل وقوع
المراد بالعلم على الجوارح وقوله في النية والوضوء واجبة في قوة الوضوء بحسب فيه النية **ق** المحشى كطهارة الخمر في إن الأول يتناول
شبه الخمر المتبدل إليه الخمر جلالا وبالا سلام إن الثاني مشتمل **ق** فيها هذا المراد العلم مطا الأدلة كانت من التصور والتمثيل
هو رأي المناطق والآفاد كرك الثبات والصفات غير داخل في العلم التصديقي **ق** بالأحكام والعلم بالاحكام علم كونه من الدين
ضرورة كامة **ق** العملية أقول نسبة الأحكام إلى العمل والعلم آما من نسبة ذم الطرف الواحد لطرفين أما في تعريف الفقه
فقط أنه موضوع مسائل العمل وأما في تعريف الكلام فلان قولهم الله واحد والعالم حادث في قوة الاعتقاد بذلك
واجبة من نسبة المعنى الغاية إلى غاية مسائل الفقه العلم والكلام الاعتقاد لكن يرد الإشكال في تعريف الفقه على الأول
فهو التكليم في العلم الكلام النظر في معرفة الله واجب فافهم **ق** علم الله وكذا علم المقلد **ق** فوجوده اللام هذا

فيما ان الشارح في مسئلة وبتا وبسطا في الآراء

وهو ان الشارح في ملاحظة المعقول لا يعرف الترتيب
وهو غير ترتيب المنطقية والنوع انما
لا يفسر فلا يرد الاشكال فافهم

هنا وفي نظيره الاخر اخلت على الرفقة فان تقرير الدليل هكذا الاول نكس النية في الوضوء واجبة لما وجد مقتضى للوجود
لكن وجد في حيث وقول عليه النظر بمعنى الكل المجموع لا لافرادي فان معنى الفقه مجموع العلوم مجموع الاحكام بناء على العلم
والاحكام بمعنى الاستغراق المجموع **ق** مستر صفة اربعين **ق** بخطاب الله فيخرج بهذا القيد الواحد العلم باصول الدين والفقه
كما يخرج به العلم باصول الفقه العلمية مستند **ق** المستر في الازالة في الامور لا باعتبار الازالة خطا فقول في الازالة
لا اعتبار المدخول **ق** المتعلق تعلق الموقوف بالثأثير بما يحصل فيه الاثر فافهم **ق** وينجزها وسائر ان المتعلقين متعززان
فان ما هو متجزئ بعد الوجود بعد البعث هو الذي كان معلقا قبل الوجود كان الطلاق المنجز بدخول الدار هو الذي كان معلقا
قبل دخوله وقوله ان دخلت الدار فان طالق **ق** بعد ظرف وجوده **ق** والمتعلق اي والخطاب المتعلق بفعل المكلف
باصول وجوب التعلق وقوله من الاقتضاء به بيان الخطاب المتعلق لا بد ان الاوجه لان الاقتضاء ليس من نوع التعلق **ق** لتناول
ولو زائدة اي بذلك الفعل بعد قوله انه مكلف لم يتناول التعريف الاخير **ق** حيثية اي لتناول التعريف ولم يمع حيثية
التكليف وليس لادانه لو لم يذكر حيثية التكليف لم يتناولها لكن القول بان تعلق الاخيرين لاجل تعلق الاول دون
العكس وان قيد حيثية هنا للتعليل ودون القول بان ليس شيء من الامور معلقا بالاخر كلف والدليل الذي ذكره ان
انما يدل على وجه الاتفاق والجمادات وصفاتهم **ق** كقول الله اه معنى تعلق الخطاب بذاته في هذا المسمى جعل ذاته غير
بالوصانية وبصفته في المسمى الثاني جعل الخلق مغاير به عن ذاته فان معنى تعلق الخطاب بشيء جعله متصفا بصفته
على ذلك معنى قوله بذوات المكلفين والجمادات وصفاتهم **ق** مخلوق اي من حيث انه مخبر عنه بانه مخلوق الله تعالى فافهم
ق لیسولانه حتى يلقوا بعبادته عبادة عن موافقة لما امر به الشرع واثابته عليه بمرتبة عن امتثال ذلك الامر فيكون
ما امر به ويترك فعله متعلق خطاب التكليف **ق** بل يعقدها كان الواضح ان يقول لان وليته ما امر بان يأمره
بها ويجبره عليها حتى يعقدها فصفحة عبادته عبادة عن موافقة لما امر به الشرع به وليته واثابته بمرتبة عن امتثال ذلك
الامر وبيان ان الامر بالامر بالشيء ليس امر بذلك الشيء **ق** كما بالغ في كلامه بالغ عاقله كانه دفع ما يتوهم ان تفسير
المكلف بالبالغ العاقل غير صحيح حيث لا يشمل التعريف الخطاب المتعلق بفعل العاقله في غير ما انصافهم بتلك
في زمان

عن الاعيان
التي لا تدرك
بشيء

تقول استدلوا ان ما في المتن خبر مبتدأ محذوف **ق** ذلك ما اشعر به جميع **ق** فاقول **ق** مطهر عن قيد التعرج وهو قيد المنقول لا المنقول فلا
يجب الموافقة لقول فلا يجوز ايراد ما لا يجوز في قوله **ق** يرجع ارجحنا فاقطعنا **ق** بينهما فنفى العرف **ق** النقصين القطعيين
المتعلقين فودعن المجتهد **ق** النسخ ارجحنا بقوله اذا امتنع هل يرجع الى غيرها او يتخير **ق** التاخر ارجحنا فاقطع وكذا
التقدم **ق** به ارجحنا بان جعل المتأخر اسما للمتقدم منوها **ق** واما المتقدم **ق** والاصح الرجوع ذكر في اللب هذا فوصف
المسئلة **ق** بالمتعلقين انما يمكن الجواب بها اذا كان بينهما عدم مطا كالمسئلة الاولى فان الحديث الثاني اعلم مطا ومن وجه كالمسئلة
الثاني اذا كان بينهما اطلاق وتقييد **ق** ولو من وجه ينبغي ذكر قوله ولو كاشير اليه التام بقطعه في شرح قابله كتاب يقول
فان الجواب بها من وجه **ق** جمعا بين قديهما ان الحديثين لم يتعارضا الا في الاصلين المذبذبين فان الاول الثاني علم غير المذبذبين فقد لم في الثاني
بالنسبة الى ما قبله فافهم فراجع بين الدليلين بل هذا الغاء الثاني بالنسبة الى المتعلق فيه بترجم جميع الاول عليه مع ان كلاهما ليس فيه
قنا عليه **ق** خبره من مذهب غيره فميتة **ق** حملنا الاية والغيها بالنسبة الى ما قبله فافهم عن خبره الجواب ايضا الحديث على
عموم مية خبره الجواب فميتة غير هاتم انه لا تعارض بين الحديثين الا في مية غير الخبر الذي هو حجة عموم الحديث ولا في خبره الذي
هو حجة الاية بل انما المتعلق به خبره الجواب فان حمل الاية على خبر البر والحق الحديث على عموم مية خبره وغيره فقد انعكس الاية بالنسبة
الى ما قبله فافهم والحديث فليكن في الجملة المذكور جميع بين الدليلين بل ترجيح احدهما والغاء الاخر مع ان كلاهما ليس فيه وسيظهر ذلك في
المسئلة الاية فحديث من بلاد يمنية فاقوله مع حديث نهيه صلى الله عليه وسلم **ق** عن قتل النساء والصبيان **ق** الاية التي تترتب فيها **ق** على
خبر البراء كالحملات المية في علمية البر **ق** المستلزام اشار به الوجه عدم حمل المية على غير الخبر بل يرجع مع انه مجموع بل الدليلان
ايضا **ق** فراجع انما يمكن النسخ وان لم يتعد الرجوع في الكلام فيما اذا امتنع النسخ هل يرجع الى غيرها او يتخير **ق** المتأخر ارجحنا
علم المتأخر بغيره قوله وان جهل المتأخر **ق** الرجوع ارجحنا فافهم ان هذا الثالث يرجع به احد المتعلقين بسبب الكثرة وان الحاجة
الى قيام الرجوع بقوله متاخر لهما في الاصل **ق** انقلد مستك **ق** والعموم والاطلاق والتقييد **ق** مستك **ق** يرجع شروع
وترجم الاحاديث بحال الرواية **ق** وصريح منصوب عطف على قوله مرك **ق** وذكر السبب بسبب العود **ق** واحذف
الى الاصل مع ترك الباء في الكناية **ق** فيقدم الخبر شروع وترجم الخبر بحال الرواية **ق** المتأخر ارجحنا **ق** فحملنا السا
او الثانية

ان بالنظر الى هذه الرواية خبره فان مقتضى الحديث تعارفا
لينة واللام الخبرية في الاية والمعارضة الاولى معارضة التام
المعلم والمعارضة الثانية معارضة العام من وجه **ق**

بذلها في التوبة التي هي مائة وخمسة

أي بقينا الحديث الأول على عموم في الرجل والنساء المرتدات لوجوبه بالآية على علم الحكم في هذا الجواب والابقاء على الأول
الثاني بالنسبة إلى ما قلناه في النساء المرتدات حيث لا نقول في غيرها في الرجل التي هي مائة أو الأول في الرجل التي
هي مائة أو في الثاني لا على الدليل في وجهه حتى نقول أن كلاهما ليس فيه بل في الترجيح الذي هو على أحدهما والقاء الآخر
ق مطلقا عند سبيل ورود **ق** السبيل سبيل ورود **ق** الشرط وكذا النكحة في سياق الشهادتين كالتقصية التعليل **ق** لا
لا فائدة في الفارة العام الشرط مع مضمون تعليل الحكم بلالة الأبناء **ق** أي الموافقة لأنها التامة **ق** المعهدين فإن
دلالتها خارجة عن الدلالات الثلاث كامة **ق** والناقل شروع في الترجيح بحجج المبدل **ق** لا أصل عن الناقل **ق** والتثبت
في القاضي لا يقع هذا في غير ما قبله وبالعكس لأننا نقول المثبت قبله مقرر الأصل كالمثبت للطلاق والعنا فان مقرر الأصل
عدم الزوجية والوفية ونحو نقول أن ما يثبت الأصل عدمه ما يثبت ما يصح التغيير وهذا قد وجد ذلك من النكاح وملك الوفاة
ومنه في الثالث في وجه الرابع لأن الأصل عدم الطلاق والعنا في إبقاء الزوجية والعقبة **ق** والتميز التعمي **ق** والخبر
أي لا يجازي كما يفيد أنه لم ير بالخير هنا مقابلا لآثار بخلاف الخبر في قوله وخبر الخطر على خبر الإباحة **ق** الإباحة يعلم
هنا بعبارة فيلزم ما إذا تقيم الشهرة على الإباحة كلعلم من قوله الثاني والوجود **ق** قوله والباح بذلك تقدير الموجود في الكراهة
على المباح **ق** والله لا يقرض بان الإباحة مقرر الأصل وكلام الخطر والوجود والندب أي الأصل فقول السابق
والناقل عن الأصل يعني عن قوله وخبر الخطر على خبر الإباحة وقوله والوجود على الذب والندب على المباح الآن يقبل كلف
بذلك للاختلاف المذكور والعلا **ق** لا يطلب الشامل للندب **ق** معناه أي حكمته **ق** والموافق دليل لا شروع في الترجيح
الأمر بالخبر

تمت هذه المراسم للفاضل المحقق والكامل الموفق الملا عبد الرحمن النجفي

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم اللهم صل على طبع بدعاشي وقلبي ليرجعوا علي جميع

المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات من أهل السنة والجمعة والجماعة

محمد بن محمد الفقير المذنب الفقير محمد أحمد بن محمد الشفاء بآية

عنه شهر جابر الأخر لا علم له في وقت

الاختصاص في القيمة المسماة بكلامه

وقد تمت المفاضل الأستاد

الكامل ملا محمد

وأصدره في

الدين

للتواصل بخصوص المخطوطات

يرجى الاتصال على

+964-770118 0856

او

muhmaz@gmail.com